A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/43/228/Add.1
26 May 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

UN LIBRARY
JUN 2 5 1988
UN/SA COLLECTION

الدورة الثالثة والاربعون
البند ١١٩ من القائمة الاولية*

وحدة التفتيش المشتركة

التعاون التقني بين مؤسسات منظومة الامم المتحدة وأقل البلدان نموا

مذكرة من الامين العام

يتشرف الامين العام أن يحيل إلى الجمعية العامة تعليقات لجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التعاون التقني بين مؤسسات منظومة الامم المتحدة وأقل البلدان نموا" (A/43/228) .

* A/43/50 .

المرفق

تعليقات لجنة التنسيق الإدارية

أولا - نبذة عامة

١ - يقدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التعاون التقني بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأقل البلدان نموا" (A/43/228) صورة عامة للمساعدة التقنية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا ، وتحليلا لكثير من المسائل الهامة التي تواجه تلك البلدان . وكان وقع هذا التقرير في نفوس أغلبية أعضاء لجنة التنسيق الإدارية إيجابيا بصورة عامة . وقد رحّب أعضاء لجنة التنسيق الإدارية بالتقرير بوجه عام ، ووجدوا أنه جاء في حينه ، وأن له صلة وثيقة بالموضوع ، وإن كان بعض الأعضاء قد رأوا أن بعض المسائل التي أشار إليها التقرير تستحق مناقشة أوفى .

٢ - ولوحظ أن نطاق تقرير وحدة التفتيش المشتركة أوسع من نطاق ما يفصح عنه العنوان في واقع الأمر ، لأنه غطى كافة جوانب الأنشطة التنفيذية التي تمارسها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم مساعدات بصورة هبات إلى أقل البلدان نموا . بما في ذلك أنشطة الوكالات غير المعنية بالتعاون التقني بصورة مباشرة . بيد أن التقرير لم يتحدث عن الأنشطة ذات الصلة التي تمارسها المؤسسات المالية داخل منظومة الأمم المتحدة ، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي ، وهي المؤسسات التي تقدم كذلك مساعدة تقنية إلى أقل البلدان نموا على نطاق واسع . وفضلا عن ذلك ، لم يعكس التقرير كما يجب الأنشطة التي تمارس في إطار البرامج العادية والصناديق الاستئمانية في مؤسسات المنظومة التي تستفيد منها أقل البلدان نموا . وهكذا ، قدم التقرير تقديرا غير مكتمل لمجموع قيمة التعاون التقني المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا .

٣ - ويوافق أعضاء لجنة التنسيق الإدارية على أن المجال لا يزال مفتوحا لتنسيق وتعزيز منهجيات وآليات إجراء تعاون تقني مع أقل البلدان نموا التي تناولها التقرير ، بما في ذلك إجراء تنسيق بين الوكالات .

٤ - ولوحظ أن التقرير لم يحدد آليات معينة على الصعيد المشترك بين الامانات

لتنسيق التعاون التقني والأنشطة التنفيذية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا . وقيل في هذا الصدد أنه كان بوسع التقرير أن يتناول بمزيد من الإسهاب خبرة وإمكانيات الآليات الموجودة حاليا ، مثل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ، والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ؛ وأن يتناول ، على الصعيد القطري ، المائدة المستديرة ، والفريق الاستشاري والترتيبات المماثلة ، وتقييم وبرامج التعاون التقني على الصعيد الوطني التي اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبادرة بشأنها .

٥ - وترد في الجزء الثاني معلومات إضافية عن أنشطة الأعضاء وملاحظات أخرى بشأن التحليل الوارد في التقرير . ويرد في الجزء الثالث ملخص لردود الفعل بالنسبة للنتائج والتوصيات المحددة الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة .

ثانيا - تعليقات محددة

٦ - أبدت المؤسسات الملاحظات التالية على الجزء الثاني من تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، الذي تناول تمويل التعاون التقني :

(أ) الجدول ١ : يتشكك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كفاية الجدول (المستقى من مصدر كان يقصد منه أصلا توضيح مجموع تدفقات الموارد التساهلية ، سواء أكانت مساعدات مالية أو تقنية ، إلى أقل البلدان نموا من جميع المانحين المتعددي الأطراف) بوصفه أساسا لتقدير حجم وتكوين المساعدة التقنية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة . ولم تشمل هيئات الأمم المتحدة المدرجة في القائمة مصادر رئيسية للمساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا ، مثل مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، أو صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، أو صندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا ؛

(ب) الفقرات ٣٨ إلى ٣٥ : بالنسبة للصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير البرنامج ، أهمل التقرير تخصيص بحث مستقل لصندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا . ويعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هذا الجزء تضرر كثيرا من جرّاء هذا الإغفال . وفضلا عن ذلك ، لم تعكس الفقرات ٣٢ إلى ٣٤ تماما الدور الفعلي الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية بوصفه أحد الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصص في المقام الأول لأقل

البلدان نموا . كما تجاهل التقرير الصفة الرئيسية التي تميز صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية بوصفه القناة الوحيدة داخل برنامج الامم المتحدة الإنمائي التي تقدم مساعدات رأسمالية تساهلية لاقل البلدان نموا لتنفيذ مشاريع استثمار محدودة النطاق . وفضلا عن ذلك ، إن معايير منح المساعدات من قبل صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية المذكورة في التقرير غير كاملة ؛

(ج) الفقرة ٤٣ : لا يوافق صندوق برنامج الامم المتحدة للسكان على ما ورد في هذه الفقرة بشأن "ظهور اتجاه نحو الهبوط في المبالغ التي يخصصها صندوق الامم المتحدة للسكان إلى هذه البلدان" . وفي واقع الأمر ، ارتفعت الاعتمادات المخصصة للبلدان التي تنال المساعدات السكانية على سبيل الاولوية ، البالغ عددها ٥٣ بلدا ، ومنها ٣٤ بلدا من بين أقل البلدان نموا ، من ٥٤,١ ف المائة من مجموع برنامج صندوق الامم المتحدة للسكان في الفترة ١٩٧٧-١٩٨١ إلى ٧٠ في المائة في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٤ (كما يتضح من مطالعة الجدول ٤ من التقرير) . ولا ينبغي إجراء مقارنة بين الفترة الخمسية ١٩٧٧-١٩٨١ وبين الفترة الثلاثية ١٩٨٢-١٩٨٤ من حيث المبالغ محسوبة بالدولار ، ما لم يحسب متوسط المخصصات على أساس سنوي ؛

(د) الفقرة ٦٥ : لاحظت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن نفقاتها على التعاون التقني للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ من جميع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١٣٦ مليون دولار ، وهي النفقات التي يكون لثلثها تقريبا فوائد مباشرة بالنسبة لاقل البلدان نموا . وعلى الرغم من أنه لا يتم تمويل "التعاون التقني" بالمعنى الدقيق بواسطة الميزانية العادية ، فقد تم تخصيص ما يقدر بمبلغ ٦٥ مليون دولار لانشطة مثل حلقات دراسية تدريبية لتبادل المعلومات وزمالات وأنشطة أخرى مشابهة "للتعاون التقني" ، خلال فترة السنتين . وقد استفاد أقل البلدان نموا من ٣٥ في المائة من هذه النفقات تقريبا بصورة مباشرة ؛

(هـ) الفقرة ٨٤ : تقوم منظمة الطيران المدني الدولي بتنفيذ ٣٦ مشروعا في الوقت الحاضر يتم تمويلها غالبا بواسطة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في ٢١ بلدا من بين أقل البلدان نموا ؛ ويبلغ مجموع نفقات هذه المشاريع ١٩ مليون دولار تقريبا ؛

(و) وفضلا عن الانشطة الإنمائية التي يمولها برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومصادر أخرى ، تنفذ إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية التابعة للامانة العامة

للأمم المتحدة كذلك أنشطة يتم تمويلها في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني ، تشمل الخدمات الاستشارية الاقليمية ، وبرامج تدريب ، ومشاريع نموذجية تنفذ تلبية لطلبات البلدان النامية . وقد لاحظت الإدارة أن البرنامج العادي يؤدي دورا خاصا بوصفه حافزا ومصدرا للتمويل المبدئي من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية ذات الاولوية العالية . كما تقدم الأموال إلى أقل البلدان نموا - وخاصة أقل البلدان نموا في افريقيا - على أساس الاولوية . وكان متوسط الأموال المخصصة لهذا الغرض ٧ ملايين دولار سنويا في الفترة ١٩٨٣ إلى ١٩٨٦ .

٧ - وقد أبدت المؤسسات الملاحظات التالية على الجزء الثالث من تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، الذي تناول برمجة أنشطة التعاون التقني :

(أ) الفقرات ٩٣ الى ١٠١ : لاحظ برنامج الامم المتحدة الانمائي وجود سوء تفاهم فيما يتعلق بدور البرنامج تجاه أقل البلدان نموا الموصوفة في هذا الفرع . ولا تعتبر عملية المائدة المستديرة مجرد نهج جديد في برمجة مساعدات البرنامج الى أقل البلدان نموا . واذا كانت ثمة آثار ترتب على مؤتمرات المائدة المستديرة بالنسبة الى برمجة البرنامج ، فإن نطاق وأهمية تلك المؤتمرات تفوق تلك البرمجة كثيرا ؛

(ب) الفقرة ١٠١ : تشكك برنامج الامم المتحدة الانمائي في صحة القول بأن أقل البلدان نموا تعتبر عملية المائدة المستديرة باهظة التكلفة ، وأشار الى أن برنامج الامم المتحدة الانمائي يمول العملية كلها من موارد خارجة عن أرقام التخطيط الارشادية . وفيما يتعلق بالنقد الموجه الى طول العملية ، أشار برنامج الامم المتحدة الانمائي الى أن أقل البلدان نموا المعنية تدرك تماما أن طول العملية مرتبط بالاجراءات الحكومية الرامية الى وضع خطط انمائية أو برامج تكيف هيكلي . وبالنسبة للإدعاء بانه "لا توجد حتى الآن أي هيئة من هيئات الامم المتحدة في وضع يمكنها من التقدم بتقدير محدد كميا للمبالغ الاضافية التي عبأتها الموائد المستديرة" ، أشار برنامج الامم المتحدة الانمائي الى أنه يتعذر تقدير الموارد التي كان بالإمكان تعبئتها فيما لو لم تتم عملية المائدة المستديرة . ويرى البرنامج أن جمع الأموال ليس الهدف الهام الوحيد الذي تسعى عملية المائدة المستديرة الى تحقيقه . وعلى الرغم من ذلك ، ينبغي بالنسبة للموائد المستديرة التي تتعلق بجمهورية افريقيا الوسطى والرأس الاخضر والنيجر ، التي تم تنظيمها في إطار الهيكل الجديد بيان أن المانحين أعلنوا عن نوايا محددة تجاوزت احتياجات حكومات أقل البلدان نموا المالية المقدرة لبرامج الاستثمار المقترحة ؛

(ج) الفقرات ١٠٨ الى ١٢٤ : بموجب هذا الفرع ، يجدر الاشارة الى اشتراك الوكالات في البرمجة القطرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي . وقدمت إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية مثالا لما يتم في اطار برامجها العادية لتقديم دعم فني في مجال إعداد البرامج القطرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ؛

(د) الفقرة ١١٣ : يمكن توسيع نطاق قائمة انشطة اليونسكو في مجال التعليم لكي تشمل مجالات محو الامية وتطوير تدريس العلم والتكنولوجيا ؛

(هـ) الفقرة ١١٥ : لاحظت اليونسكو أن الثقافة أصبحت تعتبر بصورة متزايدة جزءا من عملية التنمية . وإن كان حجم الموارد المخصصة للثقافة ضئيل نسبيا ، فيوجد عدد من المؤشرات الايجابية . وفي ميدان التراث الثقافي ، مثلا ، نفذت اليونسكو أنشطة في ٣٨ بلدا من بين أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٠ بلدا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ؛

(و) الفقرات ١٢٦ الى ١٢٨ : نقلت مسؤولية الإشراف على البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (في البلدان التي لا ينطوي فيها ذلك على مسائل سياسية خاصة) الى برنامج الامم المتحدة الإنمائي . وفي الحالات التي يستفيد فيها بلد يتلقى هذه المساعدة من عملية المائدة المستديرة أيضا ، يقوم برنامج الامم المتحدة الإنمائي بدمج العمليتين . وتوجه إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية الانتباه الى مشاركتها في هذه البرامج التي وفرت لها التخطيط العام والخبرة التقنية القطاعية في كثير من الاحيان ؛

(ز) الفقرات ١٣٥ الى ١٤٣ : فيما يتعلق بموضوع تحديد وصياغة المشاريع الذي نوقش في هذه الفقرات ترى ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية أن من الملائم أن يذكر أيضا ما تقوم به هي والوكالات الاخرى من أعمال نيابة عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي أو بالتعاون معه فضلا عن البعثات التي يضطلع بها المستشارون الاقليميون والمستشارون التقنيون الاقدم التابعون للادارة فيما يتصل بإعداد المشاريع التي في انتظار التنفيذ استجابة لطلبات البلدان ؛

(ح) الفقرة ١٤٩ : يرى برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن النقد الوارد هنا لا مبرر له ؛ ذلك أن البرمجة في برنامج الامم المتحدة الإنمائي وعملية وثائق المائدة المستديرة متمشية تماما مع الخطط الخاصة للبلدان ؛

(ط) وتؤكد الوكالات ، من جانبها ، أن برامجها توضع أيضا بالتشاور مع الحكومات المستفيدة وفي إطار الخطط والأولويات الوطنية .

٨ - ويناقش الفرع الرابع من تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، على مستوى أعم ، تنفيذ مشاريع التعاون التقني في أقل البلدان نموا ويوجه الانتباه الى بعض المشاكل المطلوب من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة النظر فيها . وتقدم لجنة التنسيق الادارية التعليقات التالية على القضايا التي نوقشت في هذا الفرع :

(أ) الفقرة ١٥٦ : تتأثر معدلات التنفيذ بضعف الهياكل الأساسية الحكومية وقيود الميزانيات الوطنية التي تؤدي ، في جملة أمور ، الى حالات تأخير في تعيين الموظفين النظراء والمرشحين للتدريب وفي الموافقة على موظفي المشاريع . وتكون هذه القيود خارجة عن ارادة الوكالة المنفذة بصفة عامة ، بيد أن مؤسسات المنظومة تعالجها ، على سبيل المثال ، باتخاذ تدابير أكثر مرونة فيما يتعلق بتمويل النفقات المحلية والمتكررة واستخدام موظفي المشاريع الوطنيين ؛

(ب) الفقرتان ١٥٧ و ١٥٨ : لا تقيد تكاليف دعم الوكالات ، التي يدفعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى الوكالات بمعدل ثابت ، على حساب المشاريع ، حيث أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يخصص اعتمادا منفصلا لهذه التكاليف من موارده العامة . وبالاضافة الى ذلك توفر الوكالات خدمات إضافية الى أقل البلدان نموا حيثما يقتضي الأمر ذلك من موارد أخرى ، في إطار برامجها العادية ، مثلا ؛

(ج) الفقرة ١٦٦ : فيما يتعلق بالمقترحات الواردة في هذه الفقرة بشأن المعدات ، يرى أعضاء لجنة التنسيق الادارية أن الاقتراح الخاص بالتوحيد اقتراح ملائم وانه ينبغي الأخذ به على أوسع نطاق ممكن . غير أن المقترحات التي تدعو الى تواجد موظفي الصيانة وقطع الغيار في المراكز الاقليمية تبدو غير واقعية . وقد يكون من الأفضل تدريب الفنيين في كل بلد بدلا من تعيينهم في المراكز الاقليمية التي تغطي عدة بلدان من أقل البلدان نموا ، ذلك أن السفر الذي يقتضيه ذلك سيكون كثيرا ومكلفا بدرجة تجعل هذا الحل المقترح غير عملي في حالات كثيرة . وقد يكون من الانسب أيضا وضع مخزونات قطع الغيار داخل البلدان المعنية ؛

(د) الفقرات ١٥٩ الى ١٦٣ : يوحي التقرير بأن تنفيذ المشاريع من جانب الحكومات يسفر عن "وفورات ضخمة" . وهذا أمر ينفيه تقييم لهذه الطريقة أجراه

برنامج الامم المتحدة الإنمائي مؤخرا . بيد أن التنفيذ من جانب الحكومات له ما يبرره لدواع أخرى ، مثل تنمية الاعتماد على الذات في ادارة هذه المشاريع بصورة فردية أو بالتعاون مع بلدان نامية أخرى . وبذلك يتعين على الامم المتحدة أن تساعد أقل البلدان نموا في تنفيذ المشاريع كلما كان ذلك ممكنا ؛

(هـ) الفقرة ١٧١ : يذكر التقرير أن للكثير من المشاريع "جانب اجتماعي محدد ولا تكون لها أية فوائد مادية" . بيد أن تجربة المؤسسات الاعضاء تبين أن الربحية الاقتصادية لا ينبغي أن تكون المعيار الوحيد أو أن تكون دائما أهم معيار فيما يتعلق بالتعاون التقني ؛ ففي أغلب الحالات ، تكون الجوانب الاجتماعية ذات أهمية مماثلة أو أكبر ، وليس من الممكن قياس الفوائد كميا في كل الاحوال . ومن المهم أن نؤكد انه ينبغي أن تسير المعايير الاجتماعية والاقتصادية جنبا الى جنب في التعاون الانمائي .

٩ - ويناقش الفرع الخامس من تقرير وحدة التفتيش المشتركة تنسيق أنشطة التعاون التقني على مستوى الأمانة وفي الميدان . وتلاحظ لجنة التنسيق الادارية أنه جرت ، تحت عنوان التنسيق بين الأمانات (في الفقرتين ١٨١ و ١٨٢) ، مناقشة المشاورات المشتركة بين الوكالات بشأن متابعة برنامج العمل الجديد الكبير لفترة الثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، مع مناقشة الجهاز الحكومي الدولي الذي يعالج مشاكل أقل البلدان نموا ، دون التمييز بصورة واضحة بين الاجتماعات المشتركة بين الوكالات والاجتماعات الحكومية الدولية ودون إبراز الولاية الخاصة لكل هيئة من هذه الهيئات أو غايتها .

١٠ - وتعقد لجنة التنسيق الادارية[(١)] مشاورات مشتركة بين الوكالات بشأن متابعة برنامج العمل ، سنويا ، منذ اعتماد البرنامج ، وذلك تمشيا مع أحكام الفقرة ١٢٣ من البرنامج وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، لضمان الحشد والتنسيق الكاملين لجميع اللجان الاقليمية والاجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الامم المتحدة ، على مستوى الأمانة ، لغرض تنفيذ ومتابعة البرنامج . وكان حضور الوكالات في المشاورات المشتركة بين الوكالات بشأن متابعة البرنامج ممثلا بدرجة كبيرة بموظفين من مكاتب الاتصال الموجودة في جنيف ، وان كان غير مقصور عليهم . ولا تُعد وثائق موضوعية خاصة لهذه الاجتماعات ، عادة .

١١ - وفيما يتعلق بالجهاز الحكومي الدولي المعني بمتابعة برنامج العمل على المستوى العالمي ، يشير التقرير الى (أ) الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل

البلدان نموا ، الذي اجتمع في عام ١٩٨٥ لاجراء الاستعراض الشامل النصفي للتقدم المحرز نحو تنفيذ البرنامج ، و (ب) اجتماعات الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة التقنية والمالية الثنائية والمتعددة الاطراف مع ممثلي أقل البلدان نموا ، المعقودة في عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٥ . وترى لجنة التنسيق الإدارية أن هذه الاجتماعات التي تتناول تنفيذ برنامج العمل على المستوى الشامل ، والتي تعقدها الجمعية العامة ، لا تدخل في نطاق تقرير وحدة التفتيش المشتركة .

١٢ - ويلاحظ ، بالاضافة الى ذلك ، أن موضوع التنسيق على المستوى القطري ، الذي يعتبر موضوعا حاسما ، كان جديرا بالمناقشة على نحو أوفى في هذا التقرير . ولم يرد ذكر للدور الذي تضطلع به منظومة الامم المتحدة في تعزيز اجتماعات التنسيق المحلية ، التي تعتبر أدوات حيوية في دعم الجهود الانمائية لأقل البلدان نموا . وقد أبدى برنامج الامم المتحدة الإنمائي تعليقا مؤداه أنه يمكن تفسير الفقرة ١٨٦ على أنها تؤيد زيادة تمثيل الوكالات في الميدان ، مما يتعارض مع التقارير السابقة لوحدة التفتيش المشتركة بشأن هذا الموضوع ، وكذلك العديد من القرارات الحكومية الدولية المعنية بالعمل على ايجاد تمثيل لمنظومة الامم المتحدة على مستوى الميدان يتسم بفعالية أكبر من ناحية التكاليف وبمزيد من التبسيط .

١٣ - وأبدت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ملاحظة مفادها أن قسم أقل البلدان نموا أنشئ في عام ١٩٧٧ نتيجة للمؤتمر العام الثاني للمنظمة المعقود في ليما ، في عام ١٩٧٥ ، ولذلك فهو سابق لتاريخ منح المنظمة مركز الوكالة المتخصصة .

ثالثا - تعليقات بشأن توصيات محددة

التوصية رقم ١ (أ) : ينبغي للأونكتاد والمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي اجراء حصر شامل لجميع مصادر تمويل التعاون التقني لمنظومة الامم المتحدة مع أقل البلدان نموا ، ومراقبة تطورها ومواصلة استيفائها بغية تزويد مختلف الهيئات في نطاق منظومة الامم المتحدة بأدوات تتيح لها اجراء تحليل كمي محدد لتطور هذا التعاون . وينبغي اجراء هذه الممارسة من جانب الأونكتاد والمدير العام بدون اعتماد أموال خاصة لهذا الغرض ، في اطار تقاريرهما الدورية عن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير .

١٤ - في نية المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في تقريره السنوي معلومات تكميلية عن مصادر تمويل التعاون التقني لمنظومة الامم المتحدة

وغيره من الانشطة التنفيذية المضطلع بها لأغراض التنمية مع أقل البلدان نموا . وستُعد هذه المعلومات بالتعاون الوثيق مع الأونكتاد والمنظمات الاخرى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي . ولاحظ الأونكتاد أنه ما برح يتعرض جهود المعونات المتعددة الاطراف بما فيها أنشطة مؤسسات منظومة الامم المتحدة المضطلع بها لصالح أقل البلدان نموا ، وذلك كجزء من عملية رصد تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير على المستوى العالمي . كما تجمع على أساس منتظم ، إحصاءات شاملة عن تدفق المعونات إلى أقل البلدان نموا من المانحين الثنائيين أو لمتعددي الاطراف ، وتنشر في سلسلة "البيانات الاساسية" المرفقة بالتقرير السنوي الذي يصدره الأونكتاد عن أقل البلدان نموا . وفضلا عن ذلك ، وفي سبيل إعداد التقرير للجمعية العامة عن تنفيذ برنامج العمل ، تقوم أمانة الأونكتاد أيضا بجمع معلومات محددة عن سياسات وبرامج أجهزة الامم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها لصالح أقل البلدان نموا . وقد قدمت إلى الجمعية العامة ملخصات عن المعلومات الواردة ، وذلك على أساس كل وكالة على حدة A/37/197 ، والإضافات A/38/471 ، و A/39/578 ، و A/42/576 . كما تقدم المنظمات بانتظام معلومات مماثلة عن سياساتها وأنشطتها لصالح أقل البلدان نموا في المشاورات المشتركة بين الوكالات ، وكذلك بالإسهام في الاجتماعات الحكومية الدولية التي تستعرض تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير .

١٥ - وتلاحظ لجنة التنسيق الإدارية أنه يمكن لهذه التقارير أن توفر الاساس لإعداد قائمة بمصادر تمويل التعاون التقني لمنظومة الامم المتحدة ، على نحو ما اقترحه المفتش . كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل جهوده ويزيد من تعزيزها كجزء من عمله المتصل برصد برنامج العمل الجديد الكبير ، لجمع البيانات ذات الصلة عن تمويل التعاون التقني لمنظومة الامم المتحدة . ويمكن العثور على بيانات كمية إضافية عن التعاون التقني لمنظومة الامم المتحدة وغيره من الانشطة التنفيذية من أجل التنمية في أقل البلدان نموا بشكل إفرادي في التقارير السنوية التي يقدمها الامين العام إلى الجمعية العامة وكذلك في وثائق مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي . وفي هذا الصدد ، لفت برنامج الامم المتحدة الإنمائي الانتباه إلى تقاريره التي يقدمها عن التعاون الإنمائي ، التي تتضمن أيضا معلومات هامة .

التوصية رقم ١ (ب) : ينبغي للوكالات الممولة والمنفذة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تبذل جهودا إضافية وأن تستنبط مزيدا من الطرق والوسائل لتعزيز القدرة الاستيعابية لأقل البلدان نموا .

١٦ - توافق لجنة التنسيق الإدارية على هذه التوصية موافقة كاملة . وبوجه عام ، فإن مسألة القدرة الاستيعابية هي ذات أهمية حساسة بالنسبة لأقل البلدان نموا وبالنسبة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير . وقد أظهرت وكالات عديدة ، في تعليقاتها على التقرير ، الأهمية التي تعلقها على زيادة قدرة أقل البلدان نموا على استيعاب أموال التعاون التقني ، ولا سيما من خلال التدريب . وهكذا ستواصل اليونسكو جهودها في هذا المجال ، وخاصة لتدريب المدربين على التخطيط والإدارة في مجال التعليم . وتعلق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) كذلك أهمية كبيرة على هذا الجانب الذي تناولته في عددها الأخير من "استعراض البرامج الميدانية ١٩٨٦-١٩٨٧" الذي نُظر فيه في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الفاو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، ولاسيما في فصل خاص عن مساعدة التخطيط في برامج الفاو الميدانية والأنشطة التدريبية المتصلة بها . وتحرص منظمة العمل الدولية على الاعتماد على الذات على الصعيد الوطني بوصفه أحد الأهداف الرئيسية في برنامجها للتعاون التقني ؛ كما يُنظر إلى مشاريع تنمية الموارد البشرية وتدريب المسؤولين الوطنيين في أقل البلدان نموا على أنها الوسائل الرئيسية لزيادة القدرة على الاستيعاب . وإحدى الوسائل التي ينظر فيها الاتحاد البريدي العالمي في سبيل زيادة هذه القدرة تتمثل في أن يقوم الاتحاد بالترتيبات اللازمة لتدريب مسؤولين وطنيين تم اختيارهم كي يعملوا كنظراء ، قبل البدء في مشروع المساعدة التقنية .

١٧ - كما تتناول مؤسسات الجهاز الإنمائي في الأمم المتحدة المسألة العامة المتمثلة في القيود التي تعوق استيعاب أموال التعاون التقني وذلك على مستوى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) . وخلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، تم تناول جميع المسائل الهامة مثل تمويل التكاليف المحلية والمتكررة ، والانتفاع بموظفي المشاريع الوطنيين ، وزيادة استخدام قطاع الأعمال الحرة ، والخبرة المكتسبة من المشاريع التي تقوم بتنفيذها الحكومة ، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية ، كما تم تقديم توصيات إلى المنظمات المشتركة .

التوصية رقم ٣

مراعاة للطرائق والاليات المقترحة في هذا الفصل (بشأن برمجة أنشطة التعاون التقني) ، ولا سيما في الاستنتاجات ، ينبغي للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، بغية جعل برمجة التعاون التقني مع أقل البلدان نمو أكثر اتساقا وفعالية ، القيام بما يلي :

(أ) أن تنسق على نحو تدريجي الإطار الزمني للبرمجة ، على أساس التمويل المتوقع ؛

(ب) وأن تجعل البرمجة تتمشى مع أهداف واستراتيجية الخطة الإنمائية لكل بلد من أقل البلدان نموا ؛

(ج) وأن تضمن أن تكون البرمجة أداة مساعدة فعالة لأقل البلدان نموا في التحرك قدما ، دورة دورة ، على طريق إعادة التأهيل والتنمية .

١٨ - هذه التوصية تنسجم مع قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ والمتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، كما تنسجم مع الوثيقة الختامية لدورة الأونكتاد السابعة ، التي دعا المؤتمر فيها كلا من البلدان المانحة والبلدان المتلقية إلى السعي إلى ضمان أن يكون في المعونات دعم كامل للجهود الإنمائية ، كما دعا إلى تبسيط إجراءات المعونة القائمة والتوفيق فيما بينها . ومن المتفق عليه بوجه عام ، أن زيادة الإنسجام فيما بين الإجراءات التنفيذية ستؤدي إلى نتائج إيجابية . بيد أن وكالات عديدة أعربت عن بعض التحفظات ، خاصة بشأن التوصية ٣ (أ) فيما يتعلق بالتوفيق بين الأطر الزمنية للبرمجة ، نظرا لان هذا قد يكون صعب التحقيق . كما أن الاتفاق على إطار زمني مشترك قد يكون صعبا بوجه خاص بالنسبة للبرامج التي تُمول على أساس مخصص أو التي تكون بطبيعتها غير قابلة للبرمجة . ولُفت النظر إلى الجهود المبذولة على نطاق المنظومة للتوفيق بين البرمجة والإجراءات المتصلة بها ، مما سيؤثر أيضا على الموقف بالنسبة لأقل البلدان نموا .

١٩ - وتوافق لجنة التنسيق الإدارية على المنحى العام للتوصيتين ٢ (ب) و ٣ (ج) . كما لاحظت الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين البرمجة القطرية والدور المفيد الذي تقوم به برامج وتقييمات التعاون التقني على الصعيد الوطني "ناتكابس" ، ولاحظت كذلك الجهود التي تبذلها المنظمات الأخرى لتكييف برامجها واستراتيجياتها مع الأهداف الإنمائية لأقل البلدان نموا ، والمساعدة التي تقدمها إلى أقل البلدان نموا فيما يتعلق بتنسيق المعونات وتقييم الخطط والبرامج الإنمائية . وفي هذا الصدد ، يمكن منح قدر أكبر من التأكيد في الحالات المناسبة إلى الجوانب القطاعية لهذه العمليات وإلى الاشتراك الفعال لوكالات المنظومة ، المتخصصة والقطاعية .

التوصية رقم ٣

وفي ضوء التعليقات والاقتراحات الواردة في هذا الفصل (بشأن تنفيذ مشاريع التعاون التقني) ، ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بما يلي :

(أ) مساعدة أقل البلدان نموا على القيام مباشرة بتنفيذ عدد أكبر من مشاريع التعاون التقني ، إما بصورة فردية ، لتعزيز القدرة على التنمية الذاتية ، أو بالتعاون مع البلدان الأخرى ، لتعزيز روابط التعاون الاقتصادي ؛

(ب) وإيجاد الحلول الملائمة للتأخر في التنفيذ ، وبالتحديد ، للمشاكل المتعلقة بشراء وصيانة المعدات ؛

(ج) زيادة الاهتمام تدريجيا بتدريب الوطنيين .

٢٠ - توافق لجنة التنسيق الإدارية على هذه التوصية موافقة كاملة . فقد وجدت المنظمات أن صيانة المعدات ، والإمداد بقطع الغيار ، والتدريب على الإدارة ، هي مجالات حساسة بالنسبة لنجاح برامجها للمساعدة التقنية على المدى الطويل . كما لوحظ أن التنفيذ المباشر لعدد متزايد من مشاريع التعاون التقني يتوقف إلى حد كبير على توفر القدرات المحلية على تنفيذ المشاريع . وقد قام عدد من المنظمات بالفعل بتنفيذ تدابير تنسجم مع هذه التوصية .

التوصية رقم ٤

ينبغي أن يجري المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي دراسة بشأن عدد الاجتماعات المعنية بتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا . وتكاليف إعداد الوثائق المقدمة في هذه الاجتماعات وتكاليف التمثيل فيها ، وأن يقترح طرق ووسائل تخفيض عدد هذه الاجتماعات وتجنب الإزدواج في العمل وتحقيق وفورات ضخمة في الموارد البشرية والمالية وتخصيص هذه الموارد لأداء الأنشطة في أقل البلدان نموا

٣١ - أعربت بعض المنظمات عن تعاطفها مع النتائج التي أدت إلى هذه التوصية وأيدت الدعوة إلى القيام بمثل هذا التحليل ، في حين أن منظمات أخرى لم تدرك تماما الحاجة إليه ، على أساس الزعم بأنه قد يكون من الممكن القيام بهذا العمل في إطار الترتيبات القائمة لرصد تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير على المستوى العالمي . وتعتبر لجنة التنسيق الإدارية تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات مجالا هاما يمكن لأقل البلدان نموا أن تستفيد منه . وفي هذا الصدد ، يمكن أن تكون الدراسة المقترحة من المفتش مفيدة في تبسيط الاجتماعات في الأمانات وفيما بينها ، كما يمكن أن تسهل إجراء تخفيض في التكاليف المترتبة . بيد أنه مما ينبغي ملاحظته ، أنه نظرا لكون هذه الأنشطة ممولة من الميزانيات العادية ، فإن تخفيض عدد الاجتماعات لن يؤدي بحد ذاته ، بالضرورة وتلقائية ، إلى تحرير ما يقابل ذلك من الموارد البشرية والمالية من أجل تنفيذ الأنشطة الميدانية في أقل البلدان نموا .

٣٢ - ويزمع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، بعد الاشارة إلى الأولوية المشددة انتي منحها قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢ المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لإعمال برنامج العمل الجديد الكبير إعمالا كاملا وسريعا ، أن يدرس الاقتراح الداعي إلى إجراء دراسة عن الاجتماعات المشتركة بين المنظمات والمتصلة بأقل البلدان نموا في إطار الأعمال الشاملة التي يضطلع بها مكتبه بشأن القيام ، داخل منظومة الأمم المتحدة بتنسيق الدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الحواشي

(١) جرت ، بشكل استثنائي ، ثلاث مشاورات من هذا النوع في عام ١٩٨٥ للتحضير لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير . ولم يعقد أي اجتماع في عام ١٩٨٧ .

- - - - -